التحليل النحوى

نشأته ، وأصوله ، وأسباب التعدد فيه

إعداد
دكتور / ماهر محمود عميرة
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
كلية التربية – جامعة عبد شمس

المقدمة

المقصود بالتحليل النحوي:

لعل من أوائل من وضع تعريفًا لهذا المصطلح المعجم الوسيط، حيث وضع له تعريفًا فحواه (تحليل الجملة: بيان أجزائها، ووظيفة كل منها)[١]، وهو تعريف قاصر بعض الشيء حيث اعتمد على الجانب الإعرابي، وإبراز الوظائف النحوية التي تشغلها المفردات داخل التركيب اللغوي، ثم كانت هناك محاولات أولية لتحديد المصطلح، إلا أن جُلها ركزت على الجانب التطبيقي[٢].

ومن الدراسات الحديثة التي حاولت تقديم تعاريف للتحليل النحوي دراسة الباحث وليد حسين محمد عبد الله، حيث عرض لمفهوم التحليل النحوي عند كل من تمام حسان في كتابة "اللغة العربية معناها ومبناها"، وفخر الدين قباوة في كتابة "المورد النحوي الكبير" – وكان حقُّهُ أن يعرض التعريف الموجز المتضمن في كتاب "التحليل النحوي أصوله وأدلته" لا التعريف الأول لقباوة – وعبد العليم إبراهيم في كتابه "النحو الوظيفي".

وبعد هذا العرض أورد الباحث مفهومه للتحليل النحوي، وهو يكاد يكون مطابقًا للمفاهيم التي ساقها، وبخاصة عند تمام حسان فخر الدين قباوة. حيث ذهب وليد الباحث إلى أن التحليل النحوي هو "تجزئة النظام التركيبي لمعرفة العناصر التي يُبنى منها هذا النظام[٣].

أما الدراسة الثانية المعنونة بـ "التحليل النحوي وتوجيه الدلالة" فقد تبنى صاحبها تعريف فخر الدين قباوة مع محاولة شرحه وتفسيره بما يراه كاشفًا عن مكنونة[٤].

وكذا الأمر عند الباحث محمد عدنان جبارين في دراسته "التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي"، إذ أشار بدوره إلى الدراسات التي عالجت موضوع التحليل في القديم والحديث، كابن هشام الأنصاري في "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وفخر الدين قباوة في "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وعبد العليم إبراهيم، والزايدي بوادرمة في الدراستين المذكورتين، وعبد الحميد مصطفى في مقال له بعنوان "التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري"، ثم اصطفى من بينها تعريف فخر الدين قباوة، واصفا إياه بالتعريف الدقيق(٥).

وعند تمام حسان أن (التحليل النحوي هو الكشف عن العلاقات السياقية في النص، بغية فهمه فهمًا جيدًا، استنادًا إلى قرائن التعليق الحالية والمقالية)(٦).

ويسميه محمد حماسة عبد اللطيف (التحليل النصي)، يقول (التحليل هو عملية فك البناء لغويًا وتركيبيًا من أجل إعادة بنائه دلاليًا، وهذا يستدعى ضرورة تحديد الأجزاء المراد تحليلها، وبيان دورها وكشف العلاقات بينها)(٧). وهو تحليل خاص بالشعر، وذلك لأن الشعر فن عربي خالص، لا يستكشف أسراره إلا بالمنهج العربي الذي يشترطه حماسة على نفسه، تأصيلًا لمنهج عربي في تحليل النصوص وحدد المفهوم فخر الدين قباوة بأنه (تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال)(٨).

أصول التحليل النحوي:

المقصود بأصول التحليل النحوي القواعد التي تبنى عليها الأحكام، والكليات الراسخة التي تبنى عليها الأحكام الجزئية وتخرج عليها. وعلى

ذلك (فأصول التحليل النحوي هي القواعد التي تبنى عليها أحكام التحليل في الإعراب ومعاني الأدوات والصرف)[٩].

وأصول التحليل النحوي لا بد أن يستند إلى محورين هما:

مجموعة من المعارف العامة: التي يجب أن يُلم بها المحلل النحوي وهو مطالب (أن يتقن علوم اللغة وأساليب القراءة والضبط والكتابة والفهم والوعي والتدبر والتبصر في أبعاد النص، وتخلص منه بقول محمود في ميادين البحث والاستقصاء)[١٠]، ويضاف إلى تلك العلوم فن الإعراب، والصرف، والعروض، والبلاغة.

ومجموعة من المعارف الخاصة، المقصود منها مجموعة الظروف المحيطة بالنص المدروس التي أدت إلى خروج النص إلى حيز الوجود أو ما يعرف (**بمقتضى الحال**) الذي دفع المبدع لإنشاء العمل الأدبي ويسمى ذلك **مقتضى المقام**، و يعني بالظروف التي أدت لخروج النص إلى حيز الوجود أو ما يعرف **بالسياق الخارجي** من مناسية النص أو سبب النزول، وحال المخاطر والبيئية المحيطة بالمبدع.

وأما **مقتضى المقال**: فيقصد به الشكل الخارجي الذي صيغ به العمل المحلل فبكل نص مفردات وتراكيب يتألف منها، وصورة من النظم المخصوص التي يجب مراعاتها، فيجب حينئذٍ على المحلل فقه مفردات التركيب حتى يتسنى له الموضوعية في التحليل النحوي للنص المدروس.

أدلة التحليل النحوي:

الدليل في الاصطلاح (هو الذي يلزم من العلم به العلم شيء آخر[١١]). وذلك كآثار الأقدام دليل على المسير[١٢]، والدخان دليلًا على النار، فالدليل علامة منصوبة لمعرفة المدلول[١٣]. أو هو مجموعة القرائن التي يستند إليها المحلل للوصول إلى الحكم الإعرابي أو الصرفي الصحيح.

وعلى ذلك فكل علامة ، أو تقديم أو تأخير أو وقف أو ابتداء أو نبر أو تنغيم أو حركة سواء أكانت أصلية أو فرعية هي أدلة معينة للحكم الإعرابي السليم.

والدليل مثلًا على أن الفعل (لم يجر) محذوف حرف العلة وهو الياء وجود الكسرة في أخره، فالكسرة دليل على الياء المحذوفة، كما أن الضمة في (لم يدعُ) دليل على الواو المحذوفة والفتحة في (لم يبق) دليل على الألف المحذوفة(١٤).

وتنقسم الأدلة إلى قسمين: لفظية ومعنوية.

فمن الأدلة اللفظية المحددة لإسمية الكلمة تَلَبُسُها بصيغة من صيغ الأسماء ودلالتها على حدث مجرد من الزمان، أو ذات أو موصف، ومن الأدلة التركيبية قبولها الجرَّ والإسناد والنداء والتنوين والتعريف والإضافة، إلى غير ذلك من الأدلة التركيبية، هذا بالإضافة إلى المعنى المعجمي ومعطيات السياق(١٥).

ومن الأدلة اللفظية على فعلية المفردة تَلَبُسُها بصيغة من صيغ الأفعال ودلالتها على الحدث مع الزمان، وقبولها الإسناد إلى الاسم والاتصال بالضمائر، إضافة إلى المعنى المعجمي والسياق المساعد(١٦).

أما الأدلة المعنوية، فالمقصود بها الأدلة الحالية التي أشرنا إليها بمقتضى المقال أو مقتضى الحال وكيف أن معانى المفردات، والتراكيب إنما هي معينات على الفهم الصحيح والوصول إلى الحكم التحليلي الصائب، أو ما يمكن أن يطلق عليه البناء الخارجي للنص أو الشكل الذي خرج به النص إلى حيز الوجود وتشمل الأدلة اللفظية العلامة الإعرابية، والرتبة والصيغة، والمطابقة، ووسائل الربط، والتنغيم والنبر ومعنى الجملة، والأسلوب، والنفي، والتمني والاستدراك والدعاء، والترجي كل تلك أدلة معنوية داخل النص.

الفصل الأول
التحليل النحوي في الدرس اللغوي القديم

بداية يجب أن نقر بصعوبة البحث في تلك الفترة الزمانية المتقدمة، ذلك لطبيعة الدرس اللغوي في تلك الحقبة التي اعتمدت الحضارة العربية فيها على المشافهة، لقد كان النشاط اللغوي في الفترة ما بين أبي الأسود الدؤلي إلى ظهور كتاب سيبويه يعتمد على الرواية الشفاهية بالدرجة الأولى، والتي كانت تجري على شكل مناقشات وحوارات بين علماء تلك الحقبة، ولم يُعِر علماء تلك المرحلة اهتمامًا للتأليف والتسجيل النحوي، لذا كان التأريخ لتلك المرحلة – التي سبقت كتاب سيبويه- فيه من الصعوبة ما فيه، فإذا كان هذا حال النحو الذي نال من اهتمام العلماء ما نال من الرعاية والاهتمام، فما بالنا بالتحليل النحوي الذي لم يلتفت إليه كثير من الباحثين من حيث الشرح والتأليف والتنظير له كفن مستقل فضلًا عن التأريخ له.

لقد كان التحليل النحوي في تلك المرحلة مرتبطًا بالقرآن الكريم، وقد كان من أشكال هذا النظر بعض التفسيرات اللغوية المرتكزة على المعرفة النحوية، فالقرآن عربي لا يُفهَم إلا بامتلاك أدوات فهم العربية، وعلى رأسها علمُ النحو، أو المعرفة النحويةُ الفطريةُ في ذلك الزمن.

فالتحليل النحوي –من غير كبير مبالغة- وليدُ التدبر والتأمل في النص القرآني، وهذا استنادًا إلى شواهدَ وأدلَّة، سترد في موضعها من البحث.

وليس التحليل النحوي في هذا بمنأيً عن قانون نشأة العلوم والمعارف في تاريخ العرب، فقد كانت نشأةُ جُلِّ العلوم العربية وثيقةَ الصلة بالقرآن الكريم، فهمًا وتدبُّرًا وخدمةً له، وهذا الدرس النحوي النظري كما يرى كثير من الباحثين، قد تأسس بنيانه هو أيضًا على النظر في القرآن الكريم، وكان من أهم الغايات الدافعة على البحث فيه "الرغبةُ القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني"(١٧).

ولا يعني هذا – بحال من الأحوال- عدم اهتمام القدماء بالشعر العربي، والحديث الشريف في تناولهم للتحليل النحوي فقد كانت لهم عليها تحاليل ذهنية ونظرات موجزة لا تخلو من عمق النظر، وبراعة التحليل.

ومن المعلوم أن التحليل من متطلبات التطبيق وصياغة القاعدة، فالتحليل يسبق التنظير دائمًا، وقد كان هذا شأن النحو مع التحليل النحوي إذ بدأ أول الأمر تحليلًا ثم تطبيقًا وتنظيرا وقد صرح بهذا الأمر عدد من الباحثين، منهم تمام حسان الذي يقول: (لقد بدأت قصة النحو ساذجة بسيطة كبدء كل الأمور العظيمة، فكانت أقرب إلى الجانب العملي التطبيقي منها إلى الجانب الفكري النظري، وكانت ألصق بضبط النص منها بالتفكير في تكوين اللغة العربية باعتبارها هيكلًا وبنية)[١٨]، ويذهب كمال بسيوني المذهب نفسه بعد أن فرق بين علم النحو وفن النحو (الإعراب) على اعتبار أن الأول نظري والثاني تطبيقي، فيقول: (الصلة بين علم النحو وفن النحو كالصلة بين كل العلوم والفنون، يعرف الناس الفنون وينتفعون بها قبل أن يعرفوا العلوم ويحققوا النظريات التي تعتمد عليها هذه الفنون، وربما عرفت بعض الأمم الفنون ولم توفقها حياتها الفعلية لمعرفة العلوم)[١٩]. ويتفق هذا أيضًا مع ما جاء في قول فخر الدين قباوة: (أما التحليل النحوي فقد جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة منذ نشأة التفسيرات اللغوية إذ كانت العامة من تلك الممارسات تطبيقية عملية أكثر منها نظرية تقعيدية)[٢٠].

ثم إن وجود التحليل النحوي حتى وإن لم يكن سابقًا لوجود النحو كقواعد وقوانين على الأقل لم يتأخر عنه فيكون وجودهما حينئذ متزامنًا. يقول على البجاوي في مقدمة تحقيقه لكتاب التبيان في إعراب القرآن: (وهذا الفن الإعرابي - يقصد التحليل النحوي- نشأ مع النحو واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم المفسرة، ثم أخذ يستقل، وكان استقلالا ينمو شيئًا فشيئًا حتى صار غرضًا قائمًا بذاته)[٢١].

ويصدق هذا على عمل القدماء فهذا أبو الأسود الدؤلي يقوم بأول نشاط لغوي له هو (نقط المصحف الشريف)، وهو عمل تطبيقي بالدرجة الأولى وأسماه إعراب القرآن حيث يشير إلى ذلك بقوله (ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن)[٢٢]. وهو عمل يقتضي تحديدًا للوظائف النحوية، ومفهوم العامل وإلى جانب استحضار معطيات السياق الداخلي والخارجي مما يعني أنه كان يمارس ضمنًا التحليل النحوي بعمله هذا.

التحليل النحوي في عصر النبوة:

أنزل الله – عز وجل- كتابه العزيز على قلب رسوله الكريم – صلى الله عليه وسلم- معجزًا، ومتحديًا به فصاحة العرب الذين بلغوا الذروة في تملك زمام لغتهم، ورغم ذلك كانوا في عوز لفهم آيات الكتاب على تفاوت بينهم في ذلك الأمر، مما استدعى وجود من يوضح لهم معانيه، ويفسر لهم ما غمض عليهم فهمه، فتصدى رسول الله في وقت نزول الوحي للتحليل والإبانة لما غمض عليهم فهمه، ومن ذلك الكثير من التحليلات والتوضيحات لما استغلق عليهم وقتها على سبيل المثال لا الحصر، فإن الحصر يطول مما يقصر المجال عليه هاهنا.

من ذلك ما يروى عن النبي ﷺ أنه لما بلغ المشركين قول الله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ [٢٣] اعترضه عبد الله بن الزبعري وهو مشرك لم يسلم بعد بأن هذه الآية تشمل أيضًا الملائكة والأنبياء الذين عبدهم الناس، ففرح المشركون باحتجاجه هذا، فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم قائلًا: (يا غلام، ما أجهلك بلغة قومك! فإني قلت وما تعبدون، وهي لما لا يعقل، ولم أقل: ومن تعبدون)[٢٤]. فهذا كما يتضح تحليل صريح للكلمة في الآية ينبئ عن تمييزهم وتفريقهم بين معاني اسم الموصول واستعمالاته، وإن لم يستعملوا المصطلح النحوي الذي عرف فيما بعد.

ومن ذلك –أيضًا- ما نقله ابن جني في قوله: (يروى عن النبي ﷺ أن قومًا من الأعراب أتوه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان. فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان، وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان)[٢٥] فقد أشار ابن جني هنا إلى ما قام به النبي ﷺ يشبه ما يعرف عند النحاة بالتحليل الصرفي للكلمات، لأن النبي ﷺ علم أن (غيان) مشتقة من (الغي) عمد إلى نظيرتها (الرشد) وأخضعها لنفس العملية التصريفية ليتحصل على كلمة (رشدان) فكأن ذلك إيماء إلى زيادة الألف والنون في الكلمة.

ومنها قوله ﷺ (من قرأ القرآن وهو يعلم لِمَ رَفع ولِمَ نُصب كان له بكل حرف سبعمائة حسنة ولا يأتى فهم سبب الرفع، ولا سبب النصب إلا بالتحليل الذهني لنصوصه أثناء القراءة.[٢٦]

ورويت عن النبي ﷺ أحاديث أخرى في هذا المعنى منها قوله: (أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه)[٢٧]، وقوله أيضًا: (أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن)[٢٨]، كما تناقلت كتب التاريخ والطبقات أحاديث وأقوال أخرى لبعض الصحابة رضي الله عنهم تنص على تعلم الإعراب والاهتمام به وقد اختلف العلماء في معنى الإعراب الذي نصت عليه هذه الأحاديث والأقوال فرأى بعضهم أن المراد به هو البيان والتفسير، يقول السيوطي (ت٩١١٥): (المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن، لأن القراءة مع فقده ليست قراءة ولا ثواب فيه)[٢٩].

التحليل في عهد الصحابة:

نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، فراح الصحابة يتدارسونه ويتفكرون في معانيه ويتدبرون في آياته في المساجد والمجالس، لمعرفته وفهم مقاصده ومراميه، مما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن نشأة النحو ترتبط بجذور الحياة الإسلامية في ذلك الزمن[٣٠].

فقد بدأ النّظر في القضايا التركيبية لما شرع الصحابة المفسرون في عملهم، وأصبح الدارسون الذين يشرحون آيات القرآن الكريم يتداولون بعض القضايا النحوية من غير أن تكون الغاية وضع النحو، وإنما قاد إليها المعنى التفسيري الذي يعالجه المفسر مثل معاني بعض الأدوات أو الأساليب أو دلالة بعض الضمائر أو العناصر التركيبية الأخرى[٣١].

يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه عندما سمع الآيتين الكريمتين: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٩٠ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [٣٢] قال مؤكدا الاستجابة للأمر "انتهينا انتهينا"[٣٣] فقد علم أن الاستفهام (فهل أنتم منتهون؟) لا يراد به الاستعلام بل جاء ليفيد معنى الأمر، فظاهره استفهام ومقصده أمر، وبذلك بين عمر رضي الله عنه في فهمه النص القرآني الكريم دلالة الأساليب النحوية)[٣٤].

وكان من أوائل من أُثِرت عنهم بعض التحاليل النحوية عبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، ومما روى عند قراءتهما قوله تعالى:

﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾ [٣٥] أنهما قرآها: يا مالِ، بحذف الكاف ترخيمًا، وقد رد ا بن عباس رضي الله عنهما على هذه القراءة قائلاً: ما أشغل أهل النار عن الترخيم)[٣٦]. وهنا إشارة واضحة إلى مصطلح (الترخيم) النحوي.

وروي عن عبد الله بن مسعود في تفسيره قوله تعالى: **﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ**

﴿ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾ [٣٧] أنه قدر فعلًا إذ يرى أن الكلام تم عند قوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ }، أما (الذين) في قوله: { وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} فقد انتصب بفعل مضمر، تأويله: ويخص الذين أوتوا"[٣٨].

وعنه رضي الله عنه أنه قرأ قوله تعالى ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ ﴾ [٣٩] وقوله ﴿ إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [٤٠]، قائلًا: هذا قسم علي أن بطش ربك لشديد[٤١].

ويذكر ابن مسعود رضي الله عنه في إعراب الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ ﴾ [٤٢]، أنه قد (تم الكلام عند قوله منكم، وانتصب، والذين أوتوا العلم درجات، بفعل مضمر تقديره: يخص الذين أوتوا العلم درجات، فللمؤمنين رفع وللعلماء درجات)[٤٣]، فقد لجأ ابن مسعود رضي الله عنه في هذا التحليل إلى التقدير لتوجيه المعنى إلى الفهم الذي تيسر له، وهو أن للمؤمنين رفع وللعلماء درجات، وهو غير المعنى الذي فهمه مفسرون آخرون.

ولعل أهم شخصية من الصحابة رضي الله عنهم اشتهرت بتفسير القرآن الكريم وبيان معانيه هي شخصية ابن عباس رضي الله عنه الذي نقلت عنه كتب التفاسير ومعاني القرآن وإعرابه الكثير من النصوص التفسيرية والتحليلية للآيات الكريمة، منها تحليله لقوله تعالى: ﴿ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓۚ أَيُمۡسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمۡ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴾ [٤٤]، فهو يعلق على (أَيُمْسِكُهُ) بقوله: (إنه صفة للأب والمعنى: أيمسكها مع رضاه بهوان نفسه وعلى رغم أنفه)[٤٥]، فالمقصود من كلامه

أن الجار والمجرور على هون، وصف للمبشر بالأنثى، وقد أطلق هنا لفظ الصفة وأراد به الحال لأن الحال في الحقيقة صفة لصاحبها.

وكان ابن عباس يقرأ الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (٤٦)، بنصب أرجلكم، ثم يقولك: (عاد الأمر إلى الغسل)(٤٧). ومعنى كلامه أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، إذ أن أرجلكم معطوفة على أيديكم وتأخرت في الآية، وقد اهتدى إلى ذلك بتأمل حركات الإعراب ثم الربط بينهما وبين المعنى.

وفي قول الله تعالى: ﴿ يس ﴾ (٤٨). يرى ابن عباس أنه حرف نداء ومنادى والتقدير يا محمد أو يا إنسان بالحبشية، وقال أيضًا بلغة طئ(٤٩).

وقد نقلت كتب التراث الكثير من هذه التحليلات النحوية عن ابن عباس، التي يعرض فيها أحيانًا للوظائف النحوية للكلمات، أو معاني الأدوات ووظائفها أو تحليل أوزان وبني الكلمات في الآية وغير ذلك، وقد يستعمل في ذلك بعض المصطلحات النحوية التي شاعت فيما بعد

ومن التابعين نجد مجاهد بن جبر رضي الله عنه الذي تداولت كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه تحليلاته وتفسيراته للقرآن الكريم، والتي جمع بعضها في كتاب مطبوع تحت عنوان(تفسير الإمام مجاهد بن جبر). وقد كان أعلم أهل زمانه بالتفسير، الذي أخذه عن ابن عباس رضي الله عنه، وعرض عليه القرآن ثلاثين مرة فكان يسأله عن كل آية منه، فيم نزلت وكيف كانت؟(٥٠).

ومما جاء عنه في تحليل بعض الكلمات من القرآن الكريم، أنه في قوله تعالى ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ (٥١)، كان يقول: (هذا نداء يعني: يا

ذرية من حملنا)[٥٢]. وقول تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [٥٣]، يقول مجاهد: (اتقوا الأرحام أن تقطعوها[٥٤] فهو يعلل النصب في الأرحام بأنها معطوفة على لفظ الجلالة، ويبين المقصود من التقوى بأنها اجتناب قطع الأرحام.

وحين يفسر قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [٥٥] قال: الأجل المسمى: الموت، وفيه تقديم وتأخير، أي: لولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما[٥٦]، وفي هذا تفسير لسبب رفع أجل في الآية بأنها معطوفة على كلمة ويتضح ذلك بإرجاع التركيب إلى أصله كما فعل مجاهد هنا، ومعلوم أن التقديم والتأخير في القرآن الكريم قد تقتضيه بلاغة النظم ومراعاة الفواصل ورؤوس الآيات.

وكان الحسن البصري رضي الله عنه يرى في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [٥٧]، أن (إن نافية وكان تامة، والمعنى وتحقير مكرهم وأنه ما كان لتزول منه الشرائع والنبوات وأقدار الله التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها)[٥٨].

التحليل النحوي عند أوائل النحاة قبل عصر التدوين

نقلت لنا كتب الأخبار والتراجم الكثير من الملاحظات والتحليلات النحوية لبعض الكلمات في الآيات القرآنية وفي أبيات الشعر العربي، مما كان يدور في مجالس النحويين العامة أو الخاصة.

فقد روي أن أبا الأسود الدؤلي كان له مجلس لإعراب القرآن الكريم، وعنه طلب حرُّ بن عبد الرحمن النحوي القارئ إعراب القرآن أربعين سنة[٥٩]. وقد أنشد أبو الأسود مرة أبياتًا في محبة النبي ﷺ وآله منها قوله:

فإن يك حبهم رشدًا أصبه ولست بمخطئ إن كان غيًا

فقالت له بنو قشير: شككت يا أبا الأسود في قولك: فإن يك حبهم فرد عليهم بقوله: أما سمعتهم قول الله تعالى:﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾[٦٠]. أفترون الله شك في ضلالهم؟ ولكنه حققه بذلك عليهم[٦١]. فهو يلجأ في تبرير أسلوبه إلى أفصح النصوص إطلاقًا وهو النص القرآني ليثبت هذا الاستعمال وهذه طريقة في التحليل قد يلجأ إليها المحلل إذا رأى في النص المستشهد به ما يغني عن كثير من الشرح والتفسير، لوضوح معناه عن الناس.

ومن النحاة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان مقرئًا ونحويًا وعلامة في علم العربية، وقد بلغه أن ابن سيرين الفقيه معبر الرؤيا يعيب عليه تفسير الشعر ويقول: (ما علمه بإرادة الشاعر؟ فقال ابن أبي إسحاق: إن الفتوى في الشعر لا تحل حرامًا ولا تحرم حلالًا، وإنما نفتي فيما استتر من معاني الشعر وأشكل من غريبه بفتوى سمعناها من غيرنا واجتهدنا فيها آراءنا، فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء)[٦٢].

وكان ابن أبي إسحاق يختار في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾[٦٣]، النصب[٦٤] لأن قراءة الرفع تتعارض مع ما يذهب إليه في تحليلاته وأقيسته من أن خبر المبتدأ لا يكون جملة طلبية كما هو الحال في هذه الآية.

وحين لحن الحجاج بن يوسف في قراءته لإحدى آيات القرآن الكريم لجأ يحيى بن يعمر العدواني إلى التحليل النحوي للآية الكريمة حتى يبين له وجه الصواب، وكان ذلك حين سأله الحجاج: (أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليه فقال: حرفًا، قال: أيًا قال في

القرآن، قال: ذلك أشنع له، فما هو؟ قال تقول: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ (٦٥). إلى قوله تعالى: {أحبَّ} فتقرؤها: {أحبُّ} بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان، قال: لا جرم! لا تسمع لي لحنا أبدًا)(٦٦).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (٦٧). قال عيسى بن عمر الهاء والميم في موضع رفع، فالمعنى عنده: هم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون لأن الوقف عنده على إذا كالوا ثم تبتدئ هم أو وزنوا(٦٨)، فقد خالف تحليله هذا تحليل بقية النحاة للآية إذا اعتبروا الضمير هم في موضوع نصب ووقفوا عليه في القراءة(٦٩).

وكان يقرأ قوله ﷺ : ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ (٧٠). بالنصب، ويقول (حمالة الحطب نصب، وهو ذمٌّ لها)(٧١). يقصد بقوله هذا أن كلمه (حمالة) مفعول به لفعل محذوف تقديره أذمُّ.

ويروى أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانا يقرآن: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ (٧٢). بالنصب، ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول: (هو على النداء كما تقول يا زيدُ والحارث لما لم يمكنه ويا الحارث وقال أبو عمرو: لو كان على النداء لكان رفعًا لكنها على إضمار سخرنا الطير لقوله إثر هذا { وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ}(٧٣).

فعلى تحليل عيسى بن عمر يكون النصب بالعطف على محل المنادى جبال وهو تحليل يستشكله أبو عمرو، لأنه في رأيه لو كانت الكلمة معطوفة على المنادى لكانت مرفوعة (مراعاة للفظ لا للمحل)، لذلك هي مفعول به لفعل محذوف قدَّره بسخرنا(٧٤).

وحين عرض أبو عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (٧٥). راح يفسر النصب في الفعل (يقول) فقال: (زلزلوا فعل ماضي ويقول فعل مستقبل،

فلما اختلفا كان الوجه النصب)[٧٦]. والمراد من هذا أن الفعل المضارع بعد حتى إذا اختلف مع ما قبله في الزمن يأتي منصوبًا. وذهب تلميذه يونس بن حبيب في تحليل أيُّهم من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [٧٧]. إلى أنه مرفوع بالابتداء وأشد خبره، ويعلق لننزعن عن العمل وينزله منزلة أفعال القلوب نحو ظننت وحسبت وعلمت وما أشبهها[٧٨].

التحليل النحوي في عصر التدوين:

يجد الدراس للكتب النحوية في تراثنا اللغوي أن النحاة قد اتبعوا طرقًا شتّى في أمر التحليل النحوي فمنهم من أجاز قاعدة سبقت، أو رجح مذهبًا على غيره، أو خالف غيره في قضية ما، أو ردّ وجها لعدم إجماع النحاة عليه.

وقد استطاع ابن الأنباري أن يحصى ذلك في عدد من المسائل النحوية من خلال كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف". ويعد قولهم: (هذا الغلام منطلق) شاهدا على ذلك التعدد في الأوجه النحوية التي ذهبوا إليها؛ فالمطرد عندهم هو نصب الاسم المشتق الواقع بعد الخبر الجامد دلهم على ذلك وقوع المبتدأ اسم إشارة.

أما عند سيبويه والخليل إن رفع (منطلق) على وجهين، الأول: جعل (منطلق) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أو (هذا)، أما الوجه الثاني أن تجعل كل من الغلام ومنطلق خبرًا لهذا)[٧٩].

ومن تحليلات الخليل النحوية التي نقلها عنه سيبويه في الكتاب، من ذلك تحليله (اللهم) في الدعاء، إذ يقول (اللهم نداء والميم هاهنا بدل من يا، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا، في أولها، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها)[٨٠]، يقصد أن الكلمة مركبة من حرف النداء المعوض بالميم في آخر الكلمة ومن المنادى اسم الجلالة.

وكان يَعُد أسفل ظرفًا، معتمدًا على قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ (٨١). قال سيبويه: (وسألته عن قوله: زيد أسفل منك، فقال: هذا ظرف كقوله عز وجل: والركب أسفل منك، كأنه قال: زيد في مكان أسفل من مكانك)(٨٢).

ومن تحليله لأبيات الشعر العربي ما نقله عنه سيبويه في تحليل بيت الفرزدق:

فَلَو كُنْت صَبيًا عَرفْت قَرابتي ولَكِن زنجيٌ عَظِيم المشافرِ

فقد جوز الخليل في البيت أن يقال ولكن زنجيًا عظيم المشافر بنصب زنجيا ويكون خبر كان في هذه الحال محذوفًا يقدره بـ لا يعرف قرابتي(٨٣).

ولم تتوقف الممارسات التحليلية عند هذا الحد بل أخذت تتوسع باتساع الدرس النحوي، إلى أن صارت منهجًا في التناول، ومذهبًا في التأليف، فيما يعرف بالتفسير النحوي للقرآن الكريم، كما استقر عند العلامة أبي حيان الأندلسي، في البحر المحيط، فقد أقام أبو حيان تفسيره كله على مسائل اللغة والنحو، يرتكز على القضايا النحوية واللغوية في شرح وتفسير الآيات، فجاء تفسيره عمدة في بابه، حاويًا من النكات النحوية والبلاغية ما لا يحصى.

يقول أبو حيان في التعليق على الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (٨٤). وقرأ الجمهور برفع "أساطيرُ" فاحتمل أن يكون التقدير: المذكور أساطيرُ، أو المنزل أساطير جعلوه (أي قريش) مُنزَّلًا على سبيل الاستهزاء، وإن كانوا لا يؤمنون بذلك(٨٥). ويمكن توجيه الآية على أن كفار قريش برفعهم لكلمة أساطير قد فروا من النصب لأنهم قالوا: أساطير (بالنصب) لأقروا بالإنزال، لأن التقدير: أنزل أساطير، ومعلوم أنهم لا يؤمنون بذلك.

أما في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾[٨٦]، فيقول: (وقرأ الجمهور "خيرًا" بالنصب، أي أنزل خيرًا). وذلك أنه جواب المؤمنين الذين اتقوا ربهم، وآمنوا بإنزال القرآن من عند الله.

ففي البحر المحيط ما لا يخفى من التعويل على المعرفة النحوية في تجلية المعاني، والتفريق بين دلالات الآيات، فللرفع دلالة وللنصب دلالة مخالفة أيضًا، وفيه من التحليل النحوي صميمه ولبُّه منهجًا، ومصطلحًا، فحُقَّ لهذا الكتاب أن يُشكل قاعدة في بناء التحليل النحوي للنصوص، يقتفي أثره من جاء بعده، واحدًا تلو آخر.

ثم انتقل الدرس الإعرابي مع بداية القرن الثالث إلى الكتب والمدونات، وجاء مضمنًا في كتب معاني القرآن، إلى أن جاء أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ففصل بين المعاني والإعراب، في مؤلف له بعنوان "إعراب القرآن"[٨٧]، ثم تتابع التأليف في إعراب القرآن وكثر حتى إنك لتكاد تجد لكل عالم من علماء العربية المبرزين مشاركة في هذا الميدان، يحدوهم في عملهم هذا إجلالهم للقرآن الكريم، وتفانيهم في خدمته، وطلبهم الزلفي عند الله عز وجل.

ومن أشهر كتب إعراب القرآن الكريم المطبوعة: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، الملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي، نكت الإعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم للزمخشري، التبيان في إعراب القرآن للعكبري، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي[٨٨].

وقد تنوعت تلك المؤلفات بين مختصر ومطول، وبين معرب لما أشكل إعرابه، وألغز بيانه، وآخر تناول الكتاب كله إعرابًا وتحليلًا بشيء من التفصيل.

ثم ظهرت الكتب التي عنيت بالتحليل النحوي للحديث الشريف حيث عمدت إلى تحليل حديث رسول الله ﷺ يوجهون ما أشكل من إعراب ألفاظه، مساهمة منها في خدمة السنة النبوية المطهرة، ومنها إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي.

خصائص التحليل النحوي عند القدماء

هناك مجموعة من الخصائص التي تميزت بها التحليلات النحوية إلا أنها جاءت متناثرة، لا منهجية محددة المعالم، ولكننا نستطيع أن نرصد بعض الخصائص لتلك المعطيات التحليلية الأولية، وذلك على النحو التالي:

١- كانت تحليلاتهم في أكثرها تمزج بين مستويات لغوية مختلفة، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، فتوردها مجتمعة، لا فاصل بينها، كما رأينا في تحليل ابى حيان الأندلسي لأيات سورة النحل، وهذه خاصية من خصائص الدرس اللغوي القديم، فالناظر في كتب النحو الأولى يجدها محشوة بالمسائل الصوتية وحتى البلاغية.

٢- أن نظراتهم التحليلية كانت جزئية تعتمد على ما أشكل من الألفاظ، أو القضايا النحوية التركيبية. فغالبًا ما كان هدفهم الإبانة، والتوضيح لما يلغز.

٣- التعويل الكبير على المعنى، منطلقًا وغاية، فقد لاحظنا أن المعربين لا يبدؤون الإعراب إلا بعد فهم معنى ما يعربون، ثم هم

يبتغون بإعرابهم وتحليلهم للأبيات الشعرية أو الآيات القرآنية إيضاح المعاني وكشف الدلالات، فهذا ابن هشام الأنصاري يقول: "أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يُعرِبُه مفردًا ومركبًا[٨٩].

٤- التركيز على التوافق والانسجام بين المعنى وما تقتضيه الصناعة النحوية، فكم من إجراء تحليلي ملائم للمعنى إلا أنه يخالف الصناعة وبالعكس، وذلك أن الاسم المنصوب قبل "ما" النافية مثلًا يصحُّ معنىً أن يكون مفعولًا مقدمًا للفعل بعدها لكن الصناعة النحوية ترفضه، لأن ما بعد "ما" لا يعمل فيما قبلها، لذا وجب على المعرب مراعاة الأمرين معًا، وقد وضح ذلك مفصل عند ابن هشام[٩٠].

الفصل الثاني
أسباب التعدد في التحليل النحوي

يحاول البحث في ذلك المبحث الإجابة على الأسباب التي تؤدي إلى تعدد أوجه التحليل النحوي، بين النحاة حيث يلحظ أي ناظر في التراث النحوي العربي تعدد الأوجه في التحليل النحوي، ومن ثم وجدنا من يؤيد رأيًا، ومن يخالفه، ومن يتخذ موقفًا وسطا بين الرأيين السابقين، ومن ثم رأينا الجواز، والمنع، والوجوب، والتضعيف، والرد بالترجيح وغيرها.

وانقسم النحاة على قسمين: الأول: يوجه تحليله للنص في ضوء المطرد الشائع والأخر يجعل من القلة التي تقل عن المطرد قاعدة ينقاس عليها، وكان ذلك سببًا لكثرة التوجيه والتحليل فى باب التحليل النحوي.

ولا شك أن المحلل في تناوله لنص معين يؤثر على توجيهه وتحليله أمران هما: معطيات السياق، وطبيعة المتلقي وفي محاولة لرصد المرتكزات المؤدية لاختلاف التوجيه في التحليل النحوي فقد رصد البحث عدة أسباب تكمن وراء ظاهرة التعدد في التحليل النحوي منها:

أولًا: اختلاف المرجعية:

مما هو معلوم ومتفق عليه أن النحو العربي تنازعته مدرستان كبيرتان سيطرتا لحقبة كبيرة من الزمن على التوجيه النحوي هما مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة ثم انبثق عنهما مدارس اقتربت أحيانًا من إحدى المدرستين، واقتربت أحيانًا من المدرسة الأخرى، وأحيانًا ثالثة وقفت موقف المحلل والمرجح وخرجت برأي آخر قد يحاول التوفيق بين المدرستين وقد ينفرد برأي ثالث مميز له. وأقصد بتلك المدرسة البغدادية، والمدرسة المصرية، أو مدرسة أهل الشام وقد كان ذلك التعدد في الانتماء لمدرسة معينة سبب لتعدد التوجيه النحوي واختلاف القاعدة.

والملاحظ أن هذه القواعد عند النحاة قسمان، الأول متفق عليه عند الجمهور، وهو ما بني على شواهد لا يشك في اطرادها، والمراد بالمطرد[٩١] ههنا هو النمط التركيبي الذي يرد متكررًا في المستويات الأسلوبية المختلفة، أي أن يرد في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا، وفي الحديث النبوي الشريف. ومن أمثله ما بني على المطرد قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، والتلازم بين الموصول وصلته، والعامل والإسناد وغيره. ثم إن ما بنى على المطرد ينقسم قسمين أيضًا، وذلك بحسب أصل الوضع وعدمه، فهناك قواعد أصول وأخرى فروع، ومن النوع الأول، مثلًا أن يقال: إن الأصل في المفعول به التأخر عن فعله[٩٢]، وبذلك تجرد قاعدة مبنية على أصل الوضع، وقد يخالف هذا الأمر بشواهد مطردة أيضًا، فيقدم المفعول به على فعله لغاية بلاغية، ومن ثم تولد قاعدة فرعية مبنية على مطرد خرج على أصل الوضع تقول: يجوز تقديم المفعول به على الفعل[٩٣].

أما القسم الآخر من القواعد فهو ما أختلف فيه، ويرجع السبب في عدم الإجماع على هذه القواعد إلى أحد أمرين.

الأول: هو اضطراب مفهوم المطرد عند النحاة حيث لم يُوضع محك ثابت ومقياس دقيق لمفهوم المطرد، فما يعتبره البعض مطردًا قد لا يعتبره البعض هكذا.

الآخر: هو المعيار الذي يتخذه النحوي للتقعيد، فالبصريون لا يقبلون التقعيد إلا للمطرد شعرًا، ونثرًا، والكوفيون يتوسعون في المعيار فيقبلون التقعيد للنادر، والشاذ ما دام قد ورد في عصور الاحتجاج، ولم يكتفوا بذلك، وإنما جعلوا من هذه الشواهد القليلة قاعدة يقاس عليها[٩٤].

وربما أدى تفاوت القواعد عند النحوي الواحد إلى أن يمنع القياس على بعضها في توليد الكلام، ويجعل عملية القياس عليها تقتصر على الشواهد الفصيحة التي يحللها، وذلك إذا لم يستطع أن يوجهها في ضوء قاعدة أقوى. يرى أبو حيان مثلًا أن زيادة الباء في المفعول لا تنقاس(٩٥)، وعندما يأتي إلى قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾(٩٦). يقف عند إحدى القراءات(٩٧) "يخوفكم بأوليائه"، فيجيز في أحد الوجوه زيادة الباء في "أوليائه" ليجعها مفعولًا ثانيًا لـ "يخوف"(٩٨).

ولعله في هذا الأمر لم يقع في تناقض، وإنما يعتمد أمثال هذه القواعد المبنية على شواهد قليلة في التحليل إذا اضطره الأمر إلى ذلك، مدركًا أنها غير مطردة، وبذلك نرى قواعد ضعيفة مأخوذة من شواهد قليلة يقيس عليها النحوي في تحليله، عندما لا يجد قاعدة أقوى يوجه في ضوئها، قواعد أخرى أقوى تتجاوز ذلك ليقاس عليها في تحليل الكلام وتوليده.

يضاف إلى ما سبق أن الشواهد التي خرجت على القاعدة واقتضت تعددًا في تحليلها بتعدد مفهوم القاعدة عند كل نحوي فإن هذا التعدد يبدأ بسيطًا، ثم يزداد تعقيدًا وتنوعًا في الشواهد التي لم تبلغ حد المطرد، وخرجت على هذه القواعد، وذلك لكثرة القواعد الفرعية التي تتنوع وتختلف من نحوي لآخر.

ثانيًا: طبيعة اللغة:

فقد يتحدث العربي بالنظام التركيبي للغته وهو لا يدرك القواعد الحاكمة لهذا النظام، وربما خرج عما تقتضيه الأنماط المطردة، فتحدث بالنادر الذي يبتعد قليلًا أو كثيرًا عن الفصيح المطرد، وهو في ذلك لم يأت بأمر مخالف للطبيعة الإنسانية، لأن اللغة ظاهرة إنسانية، والظواهر الإنسانية لا يمكن أن تخضع لقواعد مطلقة. ومما جاء ممن يوثق به من

العرب وخرج على المطرد قولهم: هذا عبد الله منطلق. فالمطرد في كلام العرب أن ينتصب المشتق الذي يقع بعد الخبر الجامد إذا كان المبتدأ اسم إشارة، وقد جاء هذا الاستخدام مخالفًا للمطرد برفع "منطلق"، وقاد هذا الخروج إلى تعدد في التحليل، فعن الخليل أن هذا المرفوع إما أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف فيكون التأويل: هذا عبد الله هو منطلق، وإما أن تجعل الإسمين خبرًا لمبتدأ محذوف فيكون التأويل: هذا عبد الله هو منطلق، وإما أن تجعل الإسمين "عبد الله و "منطلق" جميعًا خبرًا عن المبتدأ اسم الإشارة(٩٩). ومن ثم نرى أن من يحتج بلغته يستخدم تركيبًا لغويًا غير مطرد، مما يكون سببًا من أسباب التعدد في التحليل النحوي، ومن ذلك أيضًا قولهم "هذا لقيته" فيحتمل موقع (هذا) في التركيب وجهين الأول: الابتداء والجملة بعده خبر، أو النصب على الاشتغال، والجملة بعده مفسرة له)(١٠٠).

وقال تعالى: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ۚ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ (١٠١)، يحتمل موقع (أنزلناه) وجهين لعدم ظهور الحركة على الجملة، فيجوز أن تكون الجملة في موضع رفع، صفة ثانية لـ (ذكر) ويجوز أن تكون في موضع نصب حالا من (ذكر)، لأنه خصص بالوصف(١٠٢).

كذلك (من) فإنها تحتمل معنى الاستفهام والموصولة(١٠٣)، ففي قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ (١٠٤)، تشرب (من) معنى الموصولة، أما في قوله تعالى:﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا ﴾ (١٠٥)، فتفيد الاستفهام.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ (١٠٦)، فيحتمل لفظ الأعلى وجهين لتعذر ظهور حركة الإعراب على الاسم، فيجوز فيه أن يكون في موضع نصب، صفة لـ(اسم) الذي عرف بالإضافة، ويجوز فيه أيضًا أن يكون في موضع جر صفة لـ (رب) الذي عرف بالإضافة)(١٠٧).

وقد يكون للموقع الإعرابي الذي من الممكن أن يشغله لفظ ما، أثر في تعدد أوجه التحليل النحوي كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (١٠٨)، فيحتمل الضمير المنفصل في الآية الكريمة الفصل، لأنه وقع بين معرفتين، ويحتمل التوكيد لاسم "إن" الضمير المتصل، كذلك يحتمل الضمير "أنت" أن يكون مبتدأ، في موضع رفع، والاسم بعده الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الخبر لـ "إن"(١٠٩)، والأوجه السابقة محتملة في مثل هذا التركيب أينما وقع، لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة، وليس هناك قرينة حاسمة تحدد وجهًا وتلغي غيره.

ثالثًا خفاء المعنى وغياب القرينة:

هو أن يكون في الكلام نوع من الغموض يتعسر على الملتقى فهم المراد منه، ومن الأمثلة على ذلك فواتح بعض السور مثل قوله تعالى:

﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (١١٠)، فقد ذهب النحاة إلى أن هذه الفواتح هي أسماء للسور بعدها، وبذلك يحتمل أن تكون في موضع رفع أي أن تكون مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، أو أن تكون في موضع نصب بإضمار فعل، أو في موضع جر بإضمار حرف القسم وهكذا(١١١).

ومن الألفاظ التي تعدد تفسيرها لغموضها لفظة (ويكأن) من قوله تعالى:﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (١١٢)، فذهب الخليل إلى أنها كلمتان هما: (وي) اسم فعل يراد به التندم، و(كأن) الداخلة على الجملة الاسمية والله اسم كأن(١١٣).

وذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم إلى أن أصلها (ويلك) فحذفت اللام والكاف في موضع جر بالإضافة وهي كلمة تدل على التحزن،

والمعنى (لأن الله يرى)، وقال الأخفش هي: ويك والكاف حرف خطاب لا محل لها(١١٤).

وربما كان الموقع الذي يشغله تركيب ما في العبارة يصلح لغير معنى نحوي بسبب الغموض الذي تسببه العلاقة النحوية المعقدة، من ذلك قولهم: قام القوم ما خلا زيدًا. يصلح في المصدر المؤول من "ما" وصلتها غير وجه يطرد وقوعه هذا الموقع، وفيه رائحة المعنى النحوي الذي في المصدر المؤول، لذلك يجوز أن تكون "ما"وصلتها في موضع الحال، والمعنى قام القوم خالين عن زيد(١١٥)، ويصلح أيضًا معنى الظرفية الزمنية، والتقدير: قام القوم وقت خلوهم عن زيد(١١٦)، كما يصلح أن يكون المعنى على الاستثناء، أي قام القوم غير زيد(١١٧). فهذه المعاني جميعًا ليست بالغريبة في مثل هذا التركيب عن "ما" وصلتها. ومن ذلك أيضًا ما يقع موقع المفعولية للأفعال التي تصلح للتعدية إلى مفعول واحد وإلى مفعولين. قال تعالى:﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (١١٨). وإن غياب القرينة التي تحدد التعدية للفعل "تعلمون" المعلق عن العمل لفظًا جعل الجملة الاسمية المصدرة باسم استفهام، باعتبار "من" استفهامية، جعلها تحتمل وجهين، فيصلح فيها أن تكون في موضع المفعولين، على أن الفعل يتعدى إلى اثنين، ويصلح أن تكون في موضع المفعول، على أن الفعل يتعدى إلى واحد، لأنه بمعنى "عرف"(١١٩)، ويطرد استخدام الفعل في كلا الوجهين. وهكذا يتبين لنا مما تقدم أن طبيعة اللغة تجعل أحيانًا العلاقة النحوية بين المفردات معقدة، فيولد هذا الأمر تعددًا في معاني بعض العناصر النحوية من خلال صلاحية الموقع الذي يشغله لفظ ما لغير وجه، وهو أمرٌ يتجاوز غياب الحركة الإعرابية كما نلاحظ، فيشمل العلاقة النحوين بين عناصر النظام التركيبي، ولعل الأمثلة على هذا النمط كثيرة نكتفي بما تقدم منها.

ويظهر التعدد الذي تؤدي إليه طبيعة اللغة بوجه آخر، وهو أن تتعدد معاني المبنى للفظ ما، لعدم وجود قرينة تحدد وجهًا معينًا، ويحدث هذا الأمر في الأدوات والأفعال والأسماء.

فمثال ما يحدث في الأدوات لفظ (من) في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ (١٢٠).

تحتمل "من" في هذا التركيب أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة(١٢١)، وليس هناك دليل يلغي أحد الموجهين.

أما ما جاء في الأفعال فقد تحتمل صيغة ما الدلالة على المضارع أو الماضي. قال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ (١٢٢). تحتمل صيغة الفعل في "توفاهم" الدلالة على المضارع وعلى الماضي"(١٢٣).

وهناك بعض الصيغ التي تحتمل الدلالة على الفعل المضارع وعلى اسم الفاعل. قال تعالى: ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ﴾ (١٢٤). تحتمل صيغة "آتيك" الدلالة على الفعل المضارع كما تحتمل الدلالة على اسم الفاعل(١٢٥)، وليس هناك دليل يلغي الاحتمال في مثل هذا التركيب.

وتطالعنا أيضًا صيغ للأسماء تقع في تراكيب مطردة، وتحتمل غير معنى، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ (١٢٦). تحتمل صيغة "مدخلًا" الدلالة على اسم المكان كما تحتمل الدلالة على المصدر(١٢٧)، وما من دليل يلغي التعدد في مثل ذلك.

وربما أدت طبيعة اللغة إلى استخدام بعض الألفاظ التي يصعب تحديد معناها المعجمي بدقة، فيقود إلى تعدد في التحليل النحوي، قال تعالى:﴿ قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (١٢٨). قد يكون معنى سبحانك هو "تنزيهك"، فتكون الإضافة من باب إضافة المصدر إلى مفعولة، وقد يكون المعنى "تنزهت" وهو بذلك من إضافة المصدر إلى فاعله(١٢٩)، وليس هناك قرينة تحدد معنى معجميًا معينًا لتلغي التعدد في التحليل النحوي.

وتواجهنا اللغة أحيانًا بألفاظ تصلح لأن تكون مفردة، وتصلح لأن تكون مركبة، فيؤدي هذا الأمر إلى تعدد في التحليل النحوي، ومن ذلك كلمة "ماذا" عندما تأتي في بعض العبارات المطردة. قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ (١٣٠). يجوز في مثل هذا التركيب أينما وقع أن تكون "ماذا" مؤلفة من كلمتين، أي ما الذي؟ إحداهما مبتدأ والأخرى خبر، وجملة "أراد الله" صلة لـ "ذا" الموصولة والعائد محذوف، لأن فيه شروط جواز الحذف، والتقدير: ما الذي أراده الله؟ ويجوز فيها أن تكون كلمة واحدة تفيد الاستفهام بمعنى "أي شيء"؟ فتعرب مفعولًا به مقدمًا للفعل أراد، بمعنى أيَّ شيء أراد الله بهذا؟ وهذا التعدد في "ماذا" متعارف عند جمهور النحاة(١٣١)، لأنه ما من قرينة تلغيه وتحدد وجهً معينًا.

وربما طلعتنا اللغة بألفاظ لا يعرف أصلها، إذ تحمل أن تكون دخيلة وتحتمل أن تكون عربية، فيقود هذا الأمر أحيانًا إلى تعدد في التحليل النحوي. قال تعالى: {وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا}(١٣٢). اختلف في "اليسع" أهو عربي أم لا؟ فقيل "إنه عربي، وبذلك تحتمل "أل" وجهين، فبعضهم يرى أنه مضارع سمي به العلم، ولا ضمير فيه، فأعرب ثم نُكر وعُرف بـ "أل"، وعلى هذا التفسير تكون "أل" زائدة غير لازمة(١٣٣). وبعضهم الآخر يرى أنه فعل مضارع سمي به العلم عن طريق النقل كما

في "يزيد" ثم أدخلت فيه "أل" زائدة شذوذًا، ولزمت كما لزمت في "الآن" فأصبحت زائدة لازمة(١٣٤). ومن قال: إنه أعجمي رأى أن "أل" زائدة لازمة شذوذًا، لأن الأسماء الأعجمية لم يجيء منها شيء فيه "أل" التعريف(١٣٥).

رابعًا: آراء النحاة:

بعد أن استوى للنحاة جمع شواهد اللغة واستنباط اللغة منها، تباينت آراء النحاة وتعددت أحكامهم حول بعض القواعد، فمنهم من يجوز هذا الوجه ومنهم من يرده، فنجد في كتب النحو عبارات مثل: (هذا مخالف للإجماع)(١٣٦)، (ومذهب جماعتي غير هذا)(١٣٧)، (وهذا لا يجوز عند البصريين)(١٣٨)، (وهذا مخالف لمذهب سيبويه والخليل)(١٣٩).

ومن أمثلة ذلك في قوله تعالى:﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا ﴾ (١٤٠)، يذكر ابن هشام أن الكاف من (كما) تفيد التعليل، وقد جاءت مقرونة ب (ما) المصدرية، ثم يضيف: "وما ذكرناه من أن (ما) مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر"(١٤١).

وكما هو معلوم فإن النحوي في تناوله للعناصر التركيبية يتأثر في تحليله لها بمعطيات السياق من خلال فهمه للمعنى وانعكاسه على التحليل النحوي، لأن عملية التحليل عند كل عالم تكون نتاج لتفاعل عنصرين هما: مذهبه النحوي، وإدراكه للمعنى الذي تحتمله معطيات السياق، وهذا التأثر نسبي من شخص لآخر، ومن هنا تتعدد الرؤى في القضية الواحدة، ومن ذلك مثلًا تناول النحاة للكاف في لفظة (كما) في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَمَغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ۝٤ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ﴾ (١٤٢). اختلف في فهم معنى الكاف وتحليلها نحويًا، فعن الكسائي أن التأويل: "كما أخرجك ربك من

بيتك على كراهة من فريق منهم كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة"[١٤٣]، وبذلك تكون الكاف في موضع رفع مبتدأ، على تقدير كاف أخرى في موضع الخبر، أو يكون الكسائي أراد بتمثيل العبارة وتقدير "كذلك" تفسير المعنى وتوضيحه، فيريد أنها في موضع نصب صفة لمصدر مقدر. وعن الفراء أن ما تقدم في الآية الأولى يقتضي أن يكون أصل العبارة: امض لأمرك في الغنائم، ونفل من شئت وإن كرهوا كما أخرجك...،[١٤٤] وبذلك تكون الكاف في موضع نصب، حالًا. ثم يعقب ابن عطية فيما يروى عنه على هذين الرأيين بكلام يستحسنهما[١٤٥]. وعن أبي عبيدة أن الكاف بمعنى واو القسم، و "ما" بمعنى الذي، والمراد بها لفظ الجلالة، فتكون في موضع جر بالكاف، وجواب القسم جملة "يجادلونك"، والتقدير: والله الذي أخرجك من بيتك يجادلونك في الحق[١٤٦]، غير أن بعض النحاة استهجن هذا الرأي، لأن الكاف لا تأتي للقسم[١٤٧]. ويعلق أبو حيان بأن أبا عبيدة ضعيف في النحو[١٤٨]. وعن الأخفش أن الكاف صفة لـ "حقًا"، والتأويل: هم المؤمنون حقًا كما أخرجك ربك[١٤٩]. ويروي عن ابن عطية أنه لا تتناسق في هذا التحليل[١٥٠]، وعن الزجاج أن الكاف صفة لمصدر مقدر، والأصل: الأنفال ثابتة لله ثباتًا كما أخرجك ربك[١٥١]. وذهب الزمخشري إلى قريب من ذلك، فرأى أن الكاف صفة مصدر لفعل مقدر في قوله تعالى: "الأنفال لله والرسول"، والتأويل: "الأنفال استقرت لله والرسول وثبتت مع كراهتهم ثباتًا مثل ثبات إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون"[١٥٢]، ورأى الزمخشري أيضًا أنه يجوز أن تكون الكاف في موضع رفع، خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه الحال كحال إخراجك، أي أن حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيل القراءة مثل حالهم في كراهة خروجهم للحرب[١٥٣]. وهناك من رأى أن الكاف بمعنى "إذ" و "ما" زائدة، والتقدير: اذكر إذ أخرجك ربك[١٥٤]. ويضعف هذا أبو حيان، فيرى أنه لم يثبت أن الكاف تكون بمعنى "إذ" في لسان العرب، ولم يثبت زيادتها

ههنا[١٥٥]. وهناك من ذهب إلى أن الكاف بمعنى "على" و "ما" موصولة بمعنى الذي، والتأويل: امض على الذي أخرجك ربك من بيتك[١٥٦]. ويضعفه أبو حيان بالاستخدام والقاعدة، فيرى أنه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى "على"، ولا يجوز حذف العائد على الموصول في مثل هذا التركيب[١٥٧]، وبعضهم يرى أن أصل الكلام، وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين، كما أخرجكم في الطاعة خيرٌ لكم، كما كان إخراجك خيرًا لهم[١٥٨]. ولعل الكاف في هذا التأويل تكون في موضوع المبتدأ، والخبر محذوف، وهناك من رأى أن أصل الكلام: كما أخرجك ربُّك فتقوا الله[١٥٩]، وكأنه جعل الكاف في موضع المبتدأ، خبره جملة "اتقوا" المقترنة بالفاء[١٦٠]، ويضعفه ابن عطية فيما يروي عنه لانعدام الدليل السياقي الذي يسمح بهذا الفهم[١٦١]. وبعضهم رأى أن الكاف في موضوع رفع صفة لمحذوف، وأصل الكلام: لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم هذا وعدٌ حقٌ كما أخرجك[١٦٢].

ويرى أبو حيان أن هذا الوجه ضعيف، لأن المقدر لو صُرّح به لم يلتئم التشبيه ولم يحسن[١٦٣]. وهناك أيضًا من رأى أن الكاف في موضع رفع، صفة لخبر مقدّر، والمعنى: وأصلحوا ذات بينكم ذلكم خيرٌ لكم كما أخرجك ربُّك[١٦٤]. ولم يرق لأبي حيان هذا الوجه لكثرة التقدير، وطول الفصل بين "أصلحوا" وبين "كما أخرجك"[١٦٥].

خامسًا: تعدد اللهجات العربية:

إن الاختلاف اللهجي أمر طبيعي عند أي جماعة لغوية، لأنه كلما تعددت الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة تعددت اللهجات لتلك اللغة[١٦٦].

فتعدد اللهجات العربية له أثر عظيم في تنوع الأوجه الإعرابية للقضية الواحدة، فقد اقتضى المنهج النحوي أن تراعي اللهجات العربية في عملية

وضع القاعدة النحوية؛ فهناك لغات جاءت بما هو غير مطرد في قواعد النحو من ذلك قول بني تميم: (ليس الطيب إلا المسك) فقد ذهب النحاة بهذا القول مذاهب شتى، فالأصل أنّ (ليس) تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويكون اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، فقد جاء تخريج النحاة لتلك العبارة بأن بني تميم قد أهملوا (ليس) وعاملوها معاملة (ما) النافية، وعليه يكون إعرابها: المسك مبتدأ خبره الطيب و(إلا) حرف حصر . ذلك ما ذهب إليه ابن هشام[١٦٧].

وذكر ابن هشام[١٦٨] عند حديثه عن (إنْ) المشبه بـ ليس بقول (وأما إن فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية)[١٦٩].

وقد كان لاختلاف اللهجات أثر واضح في كثير من الشواهد التي تطرد وتعددت الأوجه في تحليلها، فالاختلافات اللهجية أمر طبيعي عند أي جماعة لغوية، لأنه كلما تعدد الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة تعددت اللهجات لتلك اللغة[١٧٠]، وإذا كانت اللهجات العربية متقاربة من حيث الخصائص العامة لانتمائها إلى أم واحدة هي الفصحى فإن هذا التقريب لا يعني التطابق والتماثل، بل يبقى لكل لهجة بعض الظواهر التي تميزها من غيرها[١٧١]. واقتضى المنهج النحوي أن تراعي اللهجات العربية في أثناء عملية التقعيد للغة الفصحى، فأصبحنا نطالع في الدرس النحوي بعض الشواهد التي خرجت على المطرد لأسباب لهجية، واقتضى خروجها في كثير من الأحيان تعددًا في التحليل النحوي، من ذلك أن المطرد في استخدام "ليس" أن تدخل على جملة اسمية، فترفع المبتدأ ويكون اسمها، وتنصب الخبر فيكون خبرها، وجاء عن تميم قولهم: ليس الطيب إلا المسك. فإنهم يهملون "ليس" إذا انتقض النفي حملًا على "ما" النافية المهملة، وقد راعي بعض النحاة هذا الأمر فرأى أن "ليس" مهملة

حملًا على "ما" عند بني تميم، و "المسك" مبتدأ خبره "الطيب" و "إلا" حرف حصر(١٧٢). غير أن بعضهم الآخر حمل "ليس" ههنا على المطرد الذي يقتضي إعمالها، وبذلك تشعب التعدد بما بعدها وتعقد(١٧٣). إذن أدى ما لم يطرد لأسباب لهجية إلى أن تعدد الأوجه في تحليله.

سادسًا: الأثر العقائدي:

بعد وفاة الرسول الكريم، وانقضاء عصر الخلافة الراشدة من بعده، تعددت الفرق، والمذاهب، وأخذ كل فريق ينتصر لمذهبه العقائدي، ونشأت الفرق الكلامية، كالشيعة والمعتزلة، والأشاعرة، والجبرية، والمرجئة وغيرهم، ومن بعدها ظهرت المذاهب الفقهية، وأدراك أصحاب تلك الفرق أهمية اللغة لانتصار كل أصحاب مذهب لمذهبهم.

وكثيرًا ما وجدنا النحاة يفتون تبعًا لمعتقداتهم الفكرية ومكتسباتهم الثقافية في تحليلاتهم النحوية، ومن ذلك تناولهم لقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴾ (١٧٤)، حيث ذهب الزمخشري إلى أن الفعلين (أضحك وأبكى) لامفاعيل لها لأن المراد خلق قوتي الضحك والبكاء(١٧٥)، ولا يخفي أثر المذهب الاعتزالي في هذا الفهم إذ أن الله تعالى وهب الإنسان القدرة على الفعل فى اعتقاد المعتزلة ومن خلال هذه القدرة يفعل ما يضحك وما يبكي، في حين ذهب بعض النحاة إلى أن الفعلين متعديان، والمفعول به محذوف، فقيل: إن التقدير: أضحك أهل الجنة، وأبكى أهل النار(١٧٦)، وقيل أضحك الأرض بالنبات وأبكى السماء بالمطر(١٧٧).

فقد اتخذت جماعات الفكر الإسلامي في مقدمتها (الشيعة، المعتزلة، الأشاعرة، المتصوفة) من آيات القرآن متكئًا يقوي مبدأها ويعلي مذهبها فوجهت ما ارتضته دليلًا تجادل به وتحتج له من آيات القرآن بالتفسير والإعراب وجهة تمكن أصولها وتقوي قواعدها، فتعددت قواعدها،

فتعددت وجوه الآية الواحدة بين هذه الفرقة وتلك الجماعة، وازداد الرأي وكثر الجدال والتخريج.

وقد حاول الرازي كغيره من علماء اللغة الانتصار لمذهبه (الأشعري)، ودحض كل آراء المخلفين معتمدًا في ذلك على النحو، الصرف، والمنطق والفلسفة وعلم الكلام. ولكن ما يهمنا هو كيف أثر مذهبه الفكري في تحليله النحوي، وكيف اتخذ ذلك مطية لعرض مذهبه والترويج له. يذهب الإمام الرازي والأشاعرة عمومًا إلى أن الله منزه عن التجسيم والمكان والزمان، "لأن كل من يصح عليه ذلك يكون جسمًا محدثًا محدودًا متناهيًا"(١٧٨). وما أسند إلى الله من الأفعال فلا بد فيه من التأويل. ففي تحليله لقوله تعالى:﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ﴾ (١٧٩). والتقدير: {إلا أن يأتيهم أمر الله} واحتج له بوجهين: "الأول: أن قوله تعالى { يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ }، إخبار عن حال القيامة، والثاني: أنه تعالى قال: {وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ} والألف واللام للمعهود السابق فلا بد أن يكون قد جرى ذكره من قبل حتى تكون الألف واللام إشارة إليه(١٨٠) فلا يصح إسناد الإتيان والمجيء إلى الله سبحانه فهو منزه عن ذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ﴾ (١٨١).

قال الرازي: "اعلم أن هذه الآية من أقوى الدلائل على ثبوت الشفاعة في حق الفساق لأن قوله {وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلاً } يكفي في صدقه أن يكون الله تعالى قد رضي له قولًا واحدًا وهو قوله (لا إله إلا الله محمد رسول الله) فوجب أن تكون الشفاعة نافعة له لأن الاستثناء من النفي إثبات"(١٨٢).

وقد احتجت المعتزلة بهذه الآية وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾ (١٨٣)، على أن الشفاعة في الآخرة لا تكون لأهل الكبائر(١٨٤).

وقد فسر الرازي معنى الإضلال في قوله تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ (١٨٥)، فدخل في توضيح

الدلالات العقدية فيه من بيان معاني همزة الأفعال في هذا السياق مشيرًا إلى أنه لا يمكن حمل معنى الإضلال إلا على وجهين: أحدهما أنه صيره ضالا، والثاني أنه وجده ضالًا(١٨٦).

"وقد ذهب الأشاعرة إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، مستدلين على ذلك بمجموعة من الآيات والآثار، وبقطع النظر عن الرأي الراجح في هذا الموضوع، فإن طائفة من هذه الآيات لا تعلق لها بالموضوع لا من قريب ولا من بعيد، لكنهم قصروا السياق على مرادهم ليكون دليلًا لهم في دفع أدلة المعتزلة، وبالطبع ليس هذا هو الأسلوب الأمثل في مناقشة المسائل العلمية، لكنه داء التعصب الذي لم يسلم منه إلا القليل من الناس"(١٨٧).

نتائج البحث

١- أن التحليل النحوي مصطلح تعاورته مفاهيم متنوعة تدل جميعها على دراسة النظام التركيبي، وذلك بمعرفة معانيها وكيفية انتظامها، وعلاقة المفردات بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا تتضافر مجتمعه في تشكيل النظام الكلامي.

٢- بين النحاة أن هناك بعض العبارات تحتمل أكثر من معنى بسبب غموض بنيتها التركيبة؛ فوقفوا عندها وبينوا الأوجه التي تحتملها.

٣- لم تختلف نشأة وتطور التحليل النحوي عن نشأة وتطور كل العلوم العربية في تاريخ العرب حيث كانت نشأته وثيقة الصلة بالقرآن الكريم فهمًا وتدبرًا وخدمة له.

٤- إن نشأة التحليل النحوي كانت سابقة على نشأة النحو العربي، ومعظم علوم العربية.

٥- يعتبر رسول الله ﷺ أول من مارس التحليل النحوي دون أن يضع له مصطلحًا، وإنما جاء ذلك في سياق تفسيره، وتوضيحه لما ألغز فهمه على عقول الصحابة رضوان الله عليهم.

٦- كانت تحليلات القدماء في أكثرها تمزج بين المستويات اللغوية المختلفة، صرفية، ونحوية، وصوتية ، ودلالية.

٧- رصد البحث أن أسباب التعدد في التحليل النحوي ترجع إلى اختلاف المرجعية الثقافية للمحلل وللمدرسة التي ينتمي إليها، وكذلك إلى طبيعة اللغة، وخفاء المعنى وغياب القرينة، اختلاف آراء النحاة، وتعدد اللهجات العربية، والأثر العقائدي للمحلل الذي انعكس على تحليله.

٨- أن المحلل يحدوه في توجيهه وتحليله أمران هما معطيات السياق، وطبيعة المتلقي.

٩- إن اضطراب مفهوم المطرد كان من مسببات التعدد النحوي، فما اعتبره البعض مطردًا لا يعتبره البعض كذلك.

١٠- كان للفرق الكلامية، والمذهب العقائدي أثر واضح في توجيه المحلل وجهة معينة ووضح ذلك في تناول الزمخشري (المعتزلي)، فخر الدين الرازي (الأشعري) في تناولهما لقضايا التحليل النحوي.

قائمة المراجع والمصادر

١-**إبراهيم أنيس**:

- في اللهجات العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ،ا لقاهرة ،١٩٦٥م

٢-**ابن الأنباري**:

- الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الرحمن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١.

٣-**ابن جني**:

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط٢، القاهرة، ١٩٥٨م

٤- **ابن خالويه:**

- إعراب ثلاثين سورة في القرآن الكريم، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠ه/ ١٩٤١م.

٥-**ابن منظور:**

- لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دت.

٦-**ابن هشام:**

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دت.

٧- **ابن يعيش:**

- شرح المفصل، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تقديم إميل بديع يعقوب،ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

٨- **أبو البركات الأنباري:**

- البيان في غريب إعراب القرآن، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م.

٩-**أبو البقاء العكبري:**

- إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله نبهان، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،١٤٠٧ه/ ١٩٨٦م.

١٠- **أبو البقاء الكفوي:**

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية قابله على نخسة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش، محمد المطري، ط٢ مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.

١١- **أبو جعفر النحاس:**

- إعراب القرآن، تحقيق د/ زهران زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩ه.

١٢- **أبو حيان الأندلسي:**

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النحاس، ط١، ١٤٠٤ه/ ١٩٨٩م.
- تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، ١٤١٣ه، ١٩٩٣م.

١٣- **أبو عبيدة معمر بن المثنى:**

- مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سركين، مطبعة السعادة، ط١، مصر، ١٣٧٤ه/ ١٩٥٤م.

١٤- **أبو علي الفارسي:**

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح د/ محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

١٥- **أحمد بن فارس:**

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م.

١٦- **أحمد شيخ عبد السلام:**

- التحليل النحوي العقدي، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٢، ١٩٩٨.

١٧- **الألوسي:**

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، دت.

١٨- **تمام حسان**:

- اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٩م.
- الأصول، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧١م.

١٩- **حاجي خليفة**:

- كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دت.

٢٠- **الزبيدي**:

- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مصر، ١٩٤٥م.

٢١- **الزمخشري**:

- الكشاف، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، مكتبة العبيكان، السعودية. ١٤١٨ه/١٩٩٨م.

٢٢- **الرازي**:

- التفسير الكبير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م.

٢٣- **السمين الحلبي**:

- الدر المصون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دت.

٢٤- **السيوطي**:

- بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م.

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دت.
- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة، ط٢، ١٩٧٤م.

٢٥- **السعيد شنوفة:**

- دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

٢٦- **سيبوية:**

- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ه/ ٢٠٠٩م.

٢٧- **الشريف الجرجاني:**

- التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٨- **الطبري:**

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٩- **علاء نور الدين:**

- عبد القاهر الجرجاني في قراءات البلاغيين، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

٣٠- **فاضل صالح السامرائي:**

- معاني الأبنية في العربية، ط٢، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٣١- **فخر الدين قباوي:**

- التحليل النحوي أصوله، وأدلته، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٢- القاموس المحيط وبهامشه تعلقيات وشروح، نسخة مصورة، عن ط٣، المطبعة الأميرية، الهئية المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م.

٣٣- **القرطبي**:

- الجامع لأحكام القرآن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

٣٤- **القفطي**:

- إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ه.

٣٥- **الكفراوي**:

- شرح الكفراوي على الأجرومية، دار المعرفة، المغرب، ١٤٢١ه/ ٢٠٠١م.

٣٦- **المثنى عبد الفتاح محمود**:

- نظرية السياق القرآني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٧- **محمد بن الطيب الفاسيّ**:

- فيض نشر الإنشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمود يوسف فجال، ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات.

٣٨- **محمد حماسة عبد اللطيف**:

- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م.
- الإبداع الموازي التحليل النصي للشعر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.

٣٩- **محمد عبد العزيز النجار**:

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.

٤٠- **محمد سمير نجيب اللبدي**:

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ببروت، دت.

٤١- **محمد عدنان جبارين:**

- التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، دراسة في المبادئ والأصول والمنهج، ط١، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ١٤٣٢ه/ ٢٠١١م.

٤٢- **محمود حسن الجاسم:**

- أسباب التعدد في التحليل النحوي، كلية الآداب، جامعة حلب، سوريا، ١٩٨٥م.
- أثر السياق الخارجي في توجيه الدلالة التركيبية لدى المفسرين، مجلة جامعة أم القرى، العدد ١٢، ٢٠١٤م.

٤٣- **محمود محمد الطناحي:**

- مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي، صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م.

٤٤- **محيي الدين درويش:**

- إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط٧، اليمامة للطبع والنشر والتوزيع، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.

٤٥- **مكرم عبد العال سالم:**

- معجم القراءات القرآنية، ٢/ ٨٥، قراءة أبي النخعي.

٤٦- **نشأت علي محمود عبد الرحمن:**

- التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف، دراسة في الصحيحين، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢ه/ ٢٠١١م.

٤٧- **يوسف بن خلف العيساوي:**

- علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ط١، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

الرسائل المخطوطة:

١- **وليد حسين محمد عبد الله:**

- نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، كانون الثاني، ٢٠٠٦م.

٢- **الزايدي بودرامة:**

- التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧م.

الدوريات:

١- **خالد بن عبد الكريم بسندي:**

- نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد٤، العدد٢، ٢٠٠٧م.

٢- **محمود حسن الجاسم:**

- أسباب التعدد في التحليل النحوي، (مجلة مجمع اللغة الأردني)، العدد٦٦، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.

- تعدد الأوجه في التحليل النحوي، مجلة جذور، ج٢٨، مج١١، جدة، المملكة العربية السعودية، رجب ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

الهوامش والإحالات :

[١]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ص١٩٤.

[٢]- فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله، وأدلته، ص ٦.

[٣]- وليد حسين محمد عبد الله، نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، كانون الثاني، ٢٠٠٦م، ص٢٢.
[٤]- الزايدي بودرامة، التحليل النحوي وتوجيه الدلالة قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانسية، الجزائر، ٢٠٠٧م، ص ٢٥.
[٥]- محمد عدنان جبارين: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، دراسة في المبادئ والأصول والمنهج، ط١، عالم الكتاب الحديث، الأردن ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ص ٣٨١.
[٦]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، ١٩٧٩م، ص١٩٠.
[٧]- محمد حماسة عبد اللطيف: الإبداع الموازي للتحليل النفي للشعر، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥.
[٨]- فخر الدين قباوة، التحليل النحوي، أصوله وأدلته، ص١٤.
[٩]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص٥٥.
[١٠]- المصدر ذاته ص٧٠.
[١١]- الشريف الجرجاني: التعريفات، متكبة لبنان، بيروت ١٩٨٥م، ص ١٠٩
[١٢]- فخر الدين قباوة: مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء، ص١١٩.
[١٣]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص ٤٣٩.
[١٤]- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص٨٢، ٨٣.
[١٥]- فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص١٢٣.
[١٦]- السابق نفسه، ص ١٢٣.
[١٧]- محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص٢٦ ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
[١٨]- تمام حسان، الأصول، ص٣٢.
[١٩]- كمال بسيوني، فن الإعراب، ص٢٩.
[٢٠]- فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص ١٣.
[٢١]- العكيري، التبيان في إعراب القرآن، مقدمة التحقيق، ص: ج.
[٢٢]- أبو بكر بن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ج١، ص٤٠.
[٢٣]- الأنبياء: الآية ٩٨.
[٢٤]- محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج ١٧، ص ١٣٩.
[٢٥]- ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٢٥٠.
[٢٦]- أبو بكر بن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ج١، ص١١، وانظر: القرطبي الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص٢٣.
[٢٧]- أحمد بن علي، مسند أبي يعلي الموصلي، ج١١، ص ٤٣٦.
[٢٨]- أبو بكر بن الانباري، إضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ج١، ص١٦.
[٢٩]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٣.
[٣٠]- محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٠، ص٨٥.

[31]- المرجع نفسه: ص٨١.
[32]- المائدة، الآية: ٩٠- ٩١.
[33]- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٩٩٤،ج ١٠، ص٥٦٦.
[34]- انظر: محمود حسن الجاسم، تاويل النص القرآني وقضايا النحو، ص ٨٦.
[35]- الزخرف: الآية ٧٧.
[36]- فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته ص١٠، وانظر أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، ج٥، ص ٤٥٦.
[37]- المجادلة: الآية ١١.
[38]- أبوحيان، البحرالمحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣، ص٢٣٥، وينظر : - محمود حسن الجاسم، أسباب التعدد في التحليل النحوي، كلية الأداب، قسم اللغة العربية، جامعة حلب، سوريا، ص ٩٣.
[39]- البروج: آية ١.
[40]- البروج: آية ١٢.
[41]- فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص ١٠.
[42]- المجادلة: الآية ١١.
[43]- أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص٢٣٥، ونسب هذا التحليل إلى ابن عباس، أنظر: السمين الحلبي الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج: ١٠، ص ٢٧٢.
[44]- النحل: الآية ٥٩.
[45]- أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص٤٨٩.
[46]- المائدة: الآية ٦.
[47]- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج٨، ص١٩٢
[48]- يس: الآية: ١
[49]- انظر: جلال الدين السيوطي، الدار المنثور في التفسير بالمأثور، ج٥، ص ٢٥٨.
[50]- انظر: تفسير الإمام مجاهد بن جبر، ص٨٤- ٨٥.
[51]- الإسراء: الآية ٣.
[52]- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١٠، ص٢١٣.
[53]- النساء: الآية١
[54]- الطبري، جامع البيان، ج٦، ص ٣٤٨.
[55]- طه: الآية ١٢٩
[56]- تفسير الإمام مجاهد، ص٤٩٣.
[57]- إبراهيم: الآية: ٤٦.
[58]- أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٤٢٦.
[59]- السيوطي، بغية الوعاة، ج١، ص٤٩٣.
[60]- سبأ: الآية ٢٤.
[61]- أنظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج١، ص٥٢.
[62]- القفطي، إنباه الرواة، ج٢ ص ١٠٦، ١٠٧.
[63]- المائدة: الآية ٣٨.

[٦٤]- انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص٣٣.
[٦٥]- التوبة: الآية ٢٤.
[٦٦]- الزبيدي، طبقات النحويين واللغوين، ص ٣٣.
[٦٧]- المطففين: الآية ٣.
[٦٨]- أنظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ص ١٧٤.
[٦٩]- أنظر: الطبري، جامع البيان: ج٢٤، ص١٨٧.
[٧٠]- المسد: الآية ٤.
[٧١]- أبوعبيدة، مجاز القرآن، ج٢، ص٣١٩.
[٧٢]- سبأ: الآية ١٠.
[٧٣]- سبأ: الآية ١٢.
[٧٤]- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٤١.
[٧٥]- البقرة: الآية ٢١٤.
[٧٦]- النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص ٣٠٤.
[٧٧]- مريم: الآية ٦٩.
[٧٨]- انظر: أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص١٣٢، والزجاجي، مجالس العلماء، ص٣٠١.
[٧٩]- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، دت، ج٢، ص ٨٣.
[٨٠]- سيبويه، الكتاب ج٢، ص ٣١٠.
[٨١]- الأنفال: الآية ٤٢.
[٨٢]- سيبويه، الكتاب ج٣، ص ٢٨٩.
[٨٣]- المصدر السابق ج١، ص ٢٠٩..
٤-النحل : الأية ٢٤

[٨٥]- أبو حيان الأندلسي: تفسر البحر المحيط، ج٥، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٩٩٣م، ص٤٧٠.
[٨٦]- النحل: آية ٣٠.
[٨٧]- يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص ٤٢، ٦٣،
[٨٨]- حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دت، ص١٢١.
[٨٩]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٦، ص٧.
[٩٠]- المرجع السابق، ص٧،
وينظر: السعيد شنوفة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، ط١، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٤٣٠هـ، ص ١٣١.
[٩١]- لعل الفيصل بين المطرد وغيره ليس من السهولة تحديده، فالنحاة الأوائل لم يوضحوا وتركوا الأمر غائمًا، أنظر: جطل، مصطفى: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة ٢/ ٥٦٣- ٥٣٧.
[٩٢]- سيبويه: الكتاب ١/ ٢٠٣.

[٩٣]- المصدر نفسه، ١/ ٦٨، ٢٠٣.
[٩٤]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣٥- ٣٤٠.
[٩٥]- البحر المحيط ٢/٢٢٦.
[٩٦]- سورة آل عمران، الآية ١٧٥.
[٩٧]- قرأه أبي والنخعي، انظر مكرم، عبد العال سالم، وعمر، أحمد مختار، معجم القراءات القرآنية ٢/ ٨٥.
[٩٨]- البحر المحيط، ج٣/ ص ١٢٥.
[٩٩]- سيبويه، الكتاب ٢/٨٣.
[١٠٠]- ابن هشام، مغني البيب، ١/ ١٨٢.
[١٠١]- الإنبياء: الآية ٥٠
[١٠٢]- اين هشام مغني اللبيب، ١/ ٥٦١.
[١٠٣]- المصدر نفسه، ١/٦٢١.
[١٠٤]- النساء: الآية ١٢٣
[١٠٥]- يس: الآية ٥٢
[١٠٦]- سورة الأعلى، آية١.
[١٠٧]- مغني اللبيب، ص ٧٢٢.
[١٠٨]- البقرة، آية ١٢٧.
[١٠٩]- البحر المحيط ١/٥٥٩.
[١١٠]- البقرة: الآية ٢.
[١١١]- أبو حبان، البحر المحيط ١/١٨٥.
[١١٢]- القصص: الآية ٨٢.
[١١٣]- سيبويه، الكتاب ٢/١٥٤.
[١١٤]- أبو حيان، البحر المحيط، ٢/١٣٠.
[١١٥]- مغني اللبيب، ص ١٧٩.
[١١٦]- المصدر نفسه.
[١١٧]- المصدر نفسه.
[١١٨]- سورة الأنعام، الآية ١٣٥.
[١١٩]- البحر المحيط، ٤/ ٢٢٩.
[١٢٠]- سورة آل عمران، الآية ٦١.
[١٢١]- البحر المحيط، ٢/ ٥٠٢.
[١٢٢]- سورة النساء، الآية ٩٧.
[١٢٣]- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف ١/٥٨٧.
[١٢٤]- سورة النمل: الآية ٣٩.
[١٢٥]- الكشاف ٣/٣٧٢، والبحر المحيط ٧/٧٢.
[١٢٦]- سورة النساء: الآية ٣١.
[١٢٧]- الكشاف ١/ ٥٣٥.
[١٢٨]- سورة البقرة: الآية ٣٢.
[١٢٩]- البحر المحيط: ١/ ٢٩٧.

[١٣٠]- سورة البقرة: الآية ٢٦
[١٣١]- البحر المحيط، ١/ ٢٦٩.
[١٣٢]- سورة الأنعام: الآية ٨٦.
[١٣٣]- البحر المحيط، ٤/ ١٧٨.
[١٣٤]- المصدر نفسه، ٤/ ١٧٨.
[١٣٥]- المصدر نفسه، ٤/ ١٧٨.
[١٣٦]- ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٧٣٣.
[١٣٧]- أبو حيان، البحر المحيط ١/٣٩٥.
[١٣٨]- المصدر السابق ١/٢٩١.
[١٣٩]- المصدر السابق ١/٢٠١.
[١٤٠]- البقرة الآية ١٥١.
[١٤١]- ابن هشام، مغني اللبيب ١/٢٣٤.
[١٤٢]- سورة الأنفال: الآية ٣- ٦.
[١٤٣]- البحر المحيط ٤/٤٥٦.
[١٤٤]- المصدر نفسه.
[١٤٥]- المصدر نفسه.
[١٤٦]- المصدر نفسه،
[١٤٧]- المصدر نفسه.
[١٤٨]- المصدر نفسه.
[١٤٩]- البحر المحيط ٤/٤٥٦.
[١٥٠]- المصدر السابق.
[١٥١]- المصدر السابق.
[١٥٢]- الكشاف ٢/١٨٧.
[١٥٣]- المصدر السابق ٢/١٨٦، ١٨٧.
[١٥٤]- البحر المحيط ٤/٤٥٦.
[١٥٥]- المصدر السابق.
[١٥٦]- المصدر السابق.
[١٥٧]- المصدر السابق.
[١٥٨]- المصدر السابق.
[١٥٩]- المصدر السابق.
[١٦٠]- المصدر السابق.
[١٦١]- المصدر السابق.
[١٦٢]- المصدر السابق ٤/ ٤٥٧.
[١٦٣]- البحر المحيط ٤/٤٥٧.
[١٦٤]- المصدر السابق.
[١٦٥]- المصدر السابق.
[١٦٦]- دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، ١٩٨٥، ص ٢٤٥.

[١٦٧]- ابن هشام، مغني اللبيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٩٨٩م، ج١، ص ٣٢٤.
[١٦٨]- انظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٢٦٦/١، مؤسسة الرسالة، ط١، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
[١٦٩]- يقصد بأهل العالية، ما فوق نجد إلى تهامة، وإلى مكة، وما والاهما.
[١٧٠]- دي سوسِرَ، فردينان محاضرات في الألسنة العامة ص٢٤٤.
[١٧١]- نظام الجملة عند اللغويين في القرنين الثاني والثالث للهجرة ٤٧٧/٢، وللمزيد انظر مثلًا: أنيس، إبراهيم: في اللهجات العربية ص ١٠- ٢٤.
[١٧٢]- ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٩٣، وأبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف: منهج السالك ص ٥٢، ومغني اللبيب ص٣٨٧- ٣٨٩.
[١٧٣]- ارتشاف الضرب ٩٣/٢، ومنهج السالك ص٥٢، ومغني اللبيب ص ٣٨٧- ٣٨٩.
[١٧٤]- النجم: الآية ٤٣.
[١٧٥]- ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، ٢٤٥/٣.
[١٧٦]- ينظر، أبو حيان، البحر المحيط، ٨/ ١٦٥.
[١٧٧]- المصدر نفسه، ١٦٥/٨.
[١٧٨]- أبو حيان، البحر المحيط ٢٣٠/٥.
[١٧٩]- البقرة: الآية ٢١٠.
[١٨٠]- الرازي، التفسير الكبير ٢١/ ١٧٥.
[١٨١]- طه، الآية ١٠٩.
[١٨٢]- الرازي، التفسير الكبير، ٢١/ ١١٩.
[١٨٣]- النساء، الآية: ١١٦.
[١٨٤]- الزمخشري، الكشاف، ١/ ٥٠٩.
[١٨٥]- البقرة، الآية ٢٦.
[١٨٦]- ينظر: أحمد شيخ عبد السلام، التحليل النحوي العقدي، مجلة إسلامية المعرفة، ع١٢، ١٩٩٨، ص١٥٤.
[١٨٧]- المثنى عبد الفتاح محمود، نظرية السياق القرآني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٧٩.